

## التوثيق .. ذاكرة الوطن والإنسان

إن منطقة الخليج العربي بما لها من تاريخ عريق وتراث متنوع، وما تشهده من تطور اجتماعي في مجالات الحياة المتعددة، وما تعيشه من نشاط وحركة إنتاج على أصعدة الفكر والأدب والفن، لها في حاجة ماسة إلى أن تواكب مسيرتها الخصبة جهود حثيثة من التسجيل والتوثيق، لأحتواء ما خلفه تاريخها الحضاري، وما يفرزه واقعها الثقافي من معلومات وأفكار وابداعات تتدفق يوميا في شتى الحقول، وتتراكم بوتيرة متسارعة، يصعب السيطرة عليها وحصرها، الأمر الذي يقلل من فرص الاستفادة منها. ويلاحظ في ذات الوقت غياب العمل التوثيقي المنظم والدراسات الميدانية عن رحاب كثير من المؤسسات والمنظمات التعليمية والثقافية، أو استخدامها في عمليات التوثيق والدراسات الميدانية بوسائل تقليدية، غالبا ما تكون غير منظمة وغير فاعلة، بل ومعيقة لإنجاز المهمات البحثية على اختلاف مستوياتها.

وبموازاة الحاجة إلى عمليات التوثيق المنظم للمسيرة الحضارية للمنطقة فإن النشاط التربوي والثقافي الذي تقوم به المؤسسات الرسمية والأهلية على السواء، يفتقر إلى الكثير من المقومات والتوجهات التي تؤسس الوعي العميق وروح المسؤولية في شخصية المواطن، وبخاصة في القضايا المتعلقة بالهوية، والحفاظ على المنجزات الوطنية الثقافية والتاريخية، ولا تعتنى كذلك بتمنية جوانب السلوك الايجابي والتصرف القويم، علاوة على أن هذه المؤسسات لا تهتم، في عموم فعاليتها ونشاطاتها، ببناء المهارات الوظيفية والاتجاهات العلمية اللازمة للقراءة والبحث، أو المساعدة على الانتاج والابداع، ولا ترسخ تقاليد الحوار وأصول الخطاب، ولا تغرس روح العمل التعاوني في اطار الفريق أو المجموعات الصغيرة. إضافة الى ذلك فإنها لا تعطي أهمية كبيرة لإبراز أعمال المبدعين، ولا تتبناها بشكل خاص، ولا تهتم بالباحثين في مجالات العلوم الانسانية بشكل عام.

والأهم من ذلك كله فإن هناك فجوات تاريخية عميقة في تاريخنا الثقافي على امتداد منطقة الخليج العربي وفي عمقها الشمالي والغربي للجزيرة العربية. ومنذ سقوط بغداد في أيدي التتار عام 1656 م تدخل المنطقة في فترة غياب واضطراب، رغم أنها المنطقة التي وفدت لها هجرات وجماعات قبلية كبيرة تنازعت على النفوذ فترة طويلة، إلى أن تدخلت القوى الخارجية وشكلت ملامح الصراع الحديث، وغيبت تاريخ القبائل العربية بوصفها الممثلة الحقيقية لهوية المنطقة - ونعني هنا جميع القبائل: التي دخلت الصراع حول النفوذ والسلطة

السياسية، والقبائل المستقرة التي نأت بنفسها عن ذلك ، ولكنها إنشغلت بصراع داخلي حول السيادة الدينية والاجتماعية .

منذ ذلك الحين أصبح التاريخ الثقافي والاجتماعي لهذه المنطقة عرضة للشذات والضياع ، ولم تشهد حركة التأليف والبحث وعياً يسجل ما تبقى من معلومات ويرصد بمناهج الانثروبولوجيا الحديثة ثقافة المنطقة ، بل لقد ألفينا هذه الثقافة أسيرة مراكز التوثيق الأجنبية . من هنا يأتي دور الجهات المسؤولة في تبني إستراتيجية بحثية توثيقية للتراث الثقافي في المنطقة والعمل بها بجدية ، لتلافي ما تعرض له الإرشيف العام للمنطقة والإرشيفات الأهلية الخاصة في السنوات الماضية من إهمال غير متعمد وإتلاف مقصود ناتج عن ضعف الوعي والجهل بأهمية التوثيق باعتباره ذاكرة الوطن والإنسان .

إن مهمة توثيق تاريخ المنطقة ونشر ثقافة البحث فيه، ورعاية الباحثين والدارسين هي من مسؤوليات المؤسسات الرسمية أولاً والأهلية ثانياً، التي ينبغي القيام بها دون التعلل بأية مبررات مالية أو سياسية أو غير ذلك ...

كما يجب على هذه المؤسسات أن تشمل بعنايتها المكتبات الخاصة والمقتنيات الثقافية والآثارية ، التي يمتلكها عدد من المهتمين بالثقافة والتوثيق ، هؤلاء الذين لا يجدون المكان المناسب والأيدي الأمانة التي تتدبر مهمة المحافظة عليها وتهيئتها لخدمة الباحثين ، حاضراً ومستقبلاً .

كما يهمننا أيضاً أن نشير إلى أهمية إقامة المراكز الثقافية ونشرها في المدن والقرى ، وتجنب حصرها في مكان مركزي واحد ، الأمر الذي يجعله أكثر عرضة للمخاطر والحوادث غير المتوقعة ، وكذلك فإنه لا يخدم إلا الباحث أو الدارس المتخصص الذي تدفعه الحاجة إلى إرتياد المركز الرئيسي .

إن إيماننا العميق بأهمية العمل التوثيقي في الاحتفاظ بذاكرة المنطقة التاريخية ، و ما يلعبه من دور في نهضتها ورقبها الحضاري، يدفعنا إلى مناشدة كل الجهات الحريصة على منجزاتها الثقافية والاجتماعية ، القيام بمسؤوليتها الوطنية في هذا المجال الهام .

أحمد علي المناعي